الأمم المتحدة

A/ES-10/557–S/2012/410

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
12 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أجدني مضطرا لأن أكتب إليكم اليوم ناقلا قلق القيادة الفلسطينية البالغ وإدانتها القاطعة لسياسات إسرائيل وأنشطتها الاستيطانية غير القانونية المتواصلة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ففي تحدٍ سافر للقانون الدولي ولمطالب المجتمع الدولي المنادية بوقف هذه الحملة غير الشرعية والمدمرة، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، جميع أشكال الأنشطة الاستيطانية على أرضنا وتستمر في استفزازاتها وتحريضها عبر الإعلانات المتكررة عن نيتها السيئة مواصلة استعمار الأرض الفلسطينية. فمن الواضح أن إسرائيل اختارت، بدلا من العمل وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من أجل وضع نهاية لاحتلالها العسكري للأرض الفلسطينية الذي دام ٤٥ عاما، أن ترسخ هذا الاحتلال على حساب الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي وفرص السلام بينهما وفي المنطقة ككل.

وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى عن نيتها بناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية الإضافية، أغلبها في عمق الضفة الغربية المحتلة، وفي مناطق داخل القدس الشرقية المحتلة وما حولها. ويتضمن هذا الاستفزاز السافر الأخير الإعلان قبل ساعات فقط عن نية

130612 120612 12-36729 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بناء ٢ ٥٠٠ وحدة استيطانية إضافية في ”جيلو“، وهي مستوطنة ضخمة قرب مدينة بيت لحم. وأعلنت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا عن خططها لإنشاء مستوطنة تضم ٣٠٠ وحدة في مجمع عسكري معلن عنه قرب مستوطنة ”بيت إيل“، وذلك في مناورة مخادعة غير قانونية تأتي كمتابعة لمحاولاتها الأخيرة ”إضفاء الطابع القانوني“ على سرقة الأرض الفلسطينية وعلى ما يسمى البؤر الاستيطانية وعرقلة عمليات الهدم التي أمرت بها المحاكم أو التحايل عليها، خصوصا فيما يتعلق بمستوطنة ”ألبانا“. وعلاوة على ذلك، أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال عن خطط غير قانونية لإنشاء ١١٧ وحدة في مستوطنة ”أرييل“، و ٩٢ وحدة في مستوطنة ”معالي أدوميم“، و ١٤٤ وحدة في مستوطنة ”آدم“، و ١١٤ وحدة في مستوطنة ”إفرات“. وإضافة إلى ذلك، توجد خطط لبناء ٨٤ وحدة إضافية في مستوطنة ”كريات أربع“ الواقعة في الخليل، حيث تم نقل مئات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين وسْط ٠٠٠ ٢٠٠ فلسطيني يتعرضون يوميا للإرهاب والعنف والترويع على يد أولئك المستوطنين المتطرفين، بما في ذلك أطفالهم الذين يُلقنون كراهية السكان الفلسطينيين القاطنين هناك ومضايقتهم وإلحاق الأذى والإذلال بهم باستمرار.

وفي هذا الوقت، نهيب بالمجتمع الدولي أن يكون صارما في إدانته ورفضه لجميع أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بغض النظر عن الذرائع أو التبريرات غير المسوغة التي تقدمها حكومة إسرائيل. فجميع المستوطنات وما يتصل بها من بنى تحتية، بما في ذلك الجدار، غير قانونية بصرف النظر عن مكان بنائها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. واستعمار الأرض المحتلة عن طريق نقل مواطني السلطة القائمة بالاحتلال تحظره المادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة حظرا تاما، ويُعد انتهاكا جسيما بموجب البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، ويشكِّل جريمة حرب بموجب المادة ٨ (٢) (أ) ’٤‘، و (ب) ’٨‘ من نظام روما الأساسي. وفضلا عن ذلك، أعاد التأكيد مرارا وتكرارا على عدم قانونية هذه الممارسة والمطالبة بوقفها وقفا تاما والرجوع عنها كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ومن الضروري أيضا التذكير بالتزام إسرائيل بموجب خارطة الطريق بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يسمى ”النمو الطبيعي“، وبتفكيك جميع البؤر الاستيطانية المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١.

وفي تحدٍ وعدم احترام كاملين لسيادة القانون وللمجتمع الدولي، تواصل إسرائيل انتهاك جميع التزاماتها وتعهداتها القانونية في هذا الصدد دون أن تترتب على ذلك أية آثار. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، المسؤولية عن العمل بشكل جماعي

ومسؤول على وضع حد لهذه الحالة غير المشروعة. ويجب النظر في اتخاذ تدابير عملية لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف حملتها غير القانونية هذه أو مساءلتها عن انتهاكاتها وعن عرقلتها للجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. ولا جدال في أن أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية تدمر صلاحية حل الدولتين وإمكانية تحقيق ذلك الحل من الناحية المادية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتشكِّل العقبة الرئيسية أمام إحياء المفاوضات الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

والواقع أن أعمال إسرائيل غير القانونية ما زالت تقوض جميع الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام، بما في ذلك من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على أساس المعايير المعروفة جيدا وفي إطار الجدول الزمني الذي حددته الرباعية في بيانها المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهو موعد نهائي يقترب بسرعة مع الانقضاء السريع للشهور التي لم تشهد سوى انعدام التقدم بسبب تعنت إسرائيل، وزيادة تدهور الحالة على الأرض وعدم استقرارها. ويجب إجبار إسرائيل على التخلي عن نزعتها التوسعية والاستعمارية وعدوانها ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، وأن تسعى بدلا من ذلك للسلام وتصافح يد السلام الممدودة لها من قِبل القيادة الفلسطينية.

وهنا، نؤكد مجددا التزام فلسطين بالتوصل إلى حل سلمي عادل بترديد كلمات الرئيس محمود عباس بالأمس أمام المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في اسطنبول بتركيا، حيث ذكر أن ”منطقتنا بحاجة إلى مد جسور التعاون والسلام والحوار، لا إقامة الجدران والتوسع الاستيطاني“ وحذر مجددا من أن الوقت ينفد لتحقيق هذا الحل التوفيقي السلمي التاريخي. ولذا فإننا نشدد على الحاجة الملحة إلى عمل جماعي جاد للمضي قدما في إنجاز حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ونحن ندعو، في هذه الذكرى السنوية الخامسة والأربعين للاحتلال العسكري الحربي، إلى مضاعفة الجهود من أجل وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى، وهو ما يتطلب إنهاء حملة الاستيطان غير القانوني والرجوع عنها، وتحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، الذي طال انتظاره، بحيث تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجميع جيرانها في سلام وأمن، وتحقيق الحل العادل لجميع قضايا الوضع النهائي.

وقبل الاختتام، يتعين عليّ أن ألفت انتباهكم مرة أخرى إلى أزمة السجناء الفلسطينيين المتواصلة، وبوجه خاص الوضع الخطير للسجناء المضربين عن الطعام، بمن فيهم محمود السرسك وأكرم الرخماوي اللذان أشرت إليهما في رسالتي المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢. فالسرسك، الذي دخل اليوم إضرابه عن الطعام يومه الثمانين والذي تتدهور صحته

بسرعة، تلقى زيارة من أطباء مستقلين ينتسبون إلى منظمة ”أطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل“ قرروا أنه يواجه خطر الموت فورا وأنه يجب نقله إلى مستشفى. ونجدد نداءنا إلى المجتمع الدولي للعمل بموجب مسؤولياته الأخلاقية والقانونية على إنقاذ حياته وحياة الآخرين المعرضة للخطر من جراء السياسات القمعية والوحشية التي تتبعها السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب المطالبة بأن تحترم إسرائيل جميع التزاماتها القانونية، بما في ذلك التزاماتها بموجب القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، إزاء المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين ما زالوا أسرى لديها، وبأن تُطلق سراح جميع السجناء والمحتجزين الذين ما زالوا رهن الاحتجاز لديها بشكل غير قانوني. وعلاوة على ذلك، يجب مطالبة إسرائيل باحترام أحكام اتفاق ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢ الرامية إلى التخفيف من المعاناة والظروف المؤسفة التي يتحملها السجناء والمحتجزون الفلسطينيون. ويجب أن يشمل ذلك تنفيذ الالتزام بعدم تجديد حالات الاحتجاز الإداري بلا اتهام والسماح بزيارات الأُسر الفلسطينية من قطاع غزة.

وتأتي هذه الرسالة متابعةً لرسائلنا السابقة البالغ عددها ٤٢٨ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ (A/ES-10/556-S/2012/396) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها للعدالة.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة